

اقتصاد الا-دولة في مرحلة ما بعد الحرب

سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية في غزة

كأداة للهيمنة السياسية



د. رائد محمد حلس

تشرين الأول / أكتوبر 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

فهرس المحتويات

1.....	فهرس المحتويات
3.....	مقدمة
4.....	أولاً: تحطيم مقوّمات السيادة الأساسية:
4.....	1. السيطرة على الحدود والمعابر
6.....	2. الاستهداف المنهجي للبنية الأساسية والقطاعات الاقتصادية
10	3. شلّ النظام المالي والاداري
14 ..	ثانياً: إعادة هندسة الاقتصاد الفلسطيني في ضوء "خطة ترامب" وتوازنات ما بعد الحرب:
14	1. الخطة الأمريكية وإعادة الإعمار كأداة للسيطرة الاقتصادية
15	2. الشروط المصاحبة للخطة الأمريكية
16	3. المعارضة الفلسطينية والعربية والخلافات على التنفيذ
16	4. الانعكاسات الاقتصادية والسياسية الناشئة من تنازع النفوذ حول التنفيذ
17	ثالثاً: النتائج الرئيسية وسيناريوهات المستقبل:
17	1. النتيجة المركزية: تحويل غزة إلى "مشكلة إنسانية" بدلاً من "قضية سياسية"
21	2. السيناريوهات المستقبلية
30	ثالثاً: الخاتمة والتوصيات
33	Abstract



ملخص الورقة

اقتصاد اللا-دولة في مرحلة ما بعد الحرب

تركّز هذه الورقة العلمية على سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية في قطاع غزة، بوصفها أداة للهيمنة السياسية في مرحلة ما بعد الحرب، وتفترض أنّ الحروب العسكرية الإسرائيلية المتكرّرة التي تعرضت لها غزة في السنوات الأخيرة قد تجاوزت كونها مجرد حروب عسكرية، لتصبح سياسات استراتيجية ممنهجة تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الاقتصادي والسياسي.

توثّق الورقة الآليات الرئيسية لهذه السياسات، والتي تشمل: السيطرة على الحدود والمعابر لفرض العزلة والعقاب الجماعي، والاستهداف المنهجي للبنى التحتية الحيوية مثل المياه والطاقة والخدمات الصحية، وتعطيل القطاعات الإنتاجية، وشلّ النظام المالي والإداري من خلال استهداف الكفاءات الوطنية، وعرقلة الموارد المالية، وتعطيل القطاع المصرفي.

كما تتناول الدراسة محاولات إعادة هندسة الاقتصاد الفلسطيني في سياق خطط الإعمار الخارجية، مثل خطة ترامب، التي تهدف، وفق التحليل، إلى ترسيخ نموذج تبعي يُعرف بـ "اقتصاد اللا-دولة"، من خلال الإعمار المشروط وخصخصة الموارد.

وتعرض الورقة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة (الهيمنة، والتنازع، والصمود)، مؤكّدة أنّ سيناريو "الصمود" المبني على السيادة المجتمعية، والاقتصاد المقاوم، والعدالة الاجتماعية، يُشكّل الخيار الاستراتيجي الوحيد لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

تختتم الورقة بتوصيات تدعو إلى رفض خطط الإعمار المفروضة من الخارج، ووضع إطار وطني شامل لإعادة الإعمار، وتحويل الدعم الدولي إلى استثمارات استراتيجية تُديرها مؤسسات فلسطينية، بهدف تجاوز منطق "اقتصاد اللا-دولة"، وإعادة ربط التنمية بالتحرّر الوطني.

الكلمات المفتاحية:

اقتصاد اللا-دولة	حرب غزة	الاقتصاد الفلسطيني
خطط الإعمار	المعابر	البنية التحتية

اقتصاد اللا-دولة في مرحلة ما بعد الحرب

سياسات التفكير المنظم للبنى الاقتصادية في غزة كأداة للهيمنة السياسية

د. رائد محمد حلس¹

مقدمة:

تُظهر التجربة الفلسطينية المعاصرة، لا سيّما في قطاع غزة، أنّ الحروب لم تعد مجرد أحداث عسكرية تُخلّف دماراً اقتصادياً بوصفه نتيجة ثانوية للصراع، بل تحوّلت إلى أداة استراتيجية لإعادة تشكيل الواقعين الاقتصادي والسياسي على نحو يخدم أهدافاً بعيدة المدى.

فالتفكير المنهجي للبنية الاقتصادية في غزة منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وما تبعها من حصارٍ خانق وتدميرٍ واسع النطاق، لم يكن مجرّد انعكاس لأعمال القتال، بل جاء في إطار سياسة مقصودة تستهدف إعادة صياغة معادلة القوة في الإقليم، من خلال التحكم بمسار إعادة الإعمار وإدارة الموارد.



وفي هذا السياق، أعادت التطورات الأخيرة المرتبطة بـ"خطة ترامب"، وما رافقها من أحاديث متكررة عن وقفٍ لإطلاق النار، فتح النقاش حول مستقبل غزة ضمن ترتيبات سياسية واقتصادية جديدة. وقد أعادت هذه التطورات إلى الواجهة حالة التدافع والتنازع بين المشروع الأمريكي – الإسرائيلي من جهة، الذي يسعى إلى تنزيل الخطة على الأرض عبر هندسة

جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية، والموقف الفلسطيني والعربي من جهة أخرى، الذي ينظر إلى تلك الترتيبات بوصفها تهديداً مباشراً لفكرة السيادة الوطنية، وإعادة إنتاجٍ لأشكال السيطرة من خلال أدواتٍ اقتصادية مموّهة.

¹ دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.



تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أنّ استهداف القطاعات الإنتاجية، والبُنى التحتية الحيوية، والنظام المالي، ورأس المال البشري في غزة، يمثّل سياسة مقصودة تهدف إلى إضعاف الأسس المادية والتنظيمية اللازمة لقيام كيان فلسطيني مستقل. ومن خلال تحويل الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد إغاثي يعتمد على المساعدات الخارجية، يجري تكريس تبعية اقتصادية – سياسية تعيق إمكانيات النهوض الذاتي، وتُفرّغ فكرة الدولة من مضمونها الفعلي.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى الورقة إلى تحليل سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية في غزة، وآلياتها التشغيلية الممتدة من الحصار إلى الدمار المادي والمؤسسي. كما تستعرض انعكاسات هذه السياسات في ضوء التحولات السياسية الراهنة، وتقدّم مقترحات عملية تهدف إلى تجاوز منطق إدارة الأزمات الإنسانية نحو بلورة سياسات تعافٍ وصمود اقتصادي، تُمهّد لوضع أسس ممكنة للسيادة الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب.

أولاً: تحطيم مقوّمات السيادة الأساسية:

تُمثّل مقوّمات السيادة الأساسية العمود الفقري لأي كيان سياسي مستقل، لذلك استهدف الاحتلال الإسرائيلي، خلال حرب الإبادة الجماعية في غزة، استراتيجية التفكيك المنهجي لهذه المقوّمات عبر ثلاث آليات رئيسية تعمل بشكل مترامن، نستعرضها فيما يلي:

1. السيطرة على الحدود والمعابر:



مثّلت السيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر إحدى أهم أدوات تفكيك مقوّمات السيادة الفلسطينية، إذ جرى توظيفها كآلية استراتيجية لإحكام الطوق على قطاع غزة وتحويله إلى كيان مغلق ومعزول عن محيطه الجغرافي والسياسي. فمنذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية في 2023/10/7، فرض الاحتلال

إغلاقاً شاملاً على جميع المعابر، ما أدّى إلى قطع الشريان الحيوي الذي يعتمد عليه أكثر من 2.4 مليون فلسطيني في الحصول على الغذاء والدواء والوقود. ويُعدّ هذا الإغلاق الكامل أحد أشدّ أشكال العقاب الجماعي المحظورة دولياً، وجريمة ضدّ الإنسانية تمثّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر تجويع المدنيين أو استخدام الحصار كوسيلة من وسائل الحرب. كما يُخالف ذلك نصوص اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention الخاصة بحماية المدنيين، ولا سيّما المواد 16-20، التي تؤكد وجوب تأمين الإغاثة واللوازم الطبية والاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين. إنّ استمرار الاحتلال في هذه الممارسات يُعدّ تطبيقاً فعلياً لسياسات الإبادة الجماعية كما يعرفها نظام روما الأساسي Rome Statute للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) International Criminal Court، من

خلال استهداف المدنيين، وتجويعهم، وحرمانهم من مقوّمات الحياة الأساسية.²

وعلى الرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 2025/1/19 بوساطة مصرية وقطرية ودعم أمريكي، والذي نصّ على إعادة فتح معبر كرم أبو سالم لإدخال الوقود والبضائع، ومعبر رفح لعبور المرضى والمصابين، فإنّ الاحتلال سرعان ما أعاد إغلاق هذه المنافذ بعد 39 يوماً فقط، معطلاً بنود الاتفاق، مما أدّى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية من جديد.³

هذا النمط من التحكم الممنهج في المعابر لا يُعبّر فقط عن سياسة أمنية ظرفية، بل يُجسّد ممارسة ممنهجة للعقاب الجماعي، تهدف إلى إضعاف القدرة الاقتصادية الذاتية للسكان، وتجريدتهم من أبسط مقوّمات السيادة على الموارد، والحركة، والخدمات الأساسية.

² نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court> (شاهد في 2025/9/27)

³ هداية التتر، إغلاق المعابر: أحد فصول الإبادة الجماعية على قطاع غزة، موقع مركز رؤية للتنمية السياسية، تركيا، 2025/5/18،

في: <https://vision-pd.org/?p=528362>



2. الاستهداف المنهجي للبنية الأساسية والقطاعات الاقتصادية:

اتّسمت حرب الإبادة الجماعية على غزة باتباع استراتيجية منهجية تمثّلت في تدمير البنية التحتية الأساسية للمياه وعرقلة الإصلاحات، إلى جانب تدمير القطاعات الاقتصادية الحيوية، وذلك بهدف تقويض قدرة السكان على الصمود، وفرض هيمنة خارجية على الاقتصاد المحلي، كما سنوضح تفصيلاً فيما يلي:

أ. تدمير البنية الأساسية للمياه وعرقلة الإصلاحات:



يُشكّل استهداف قطاع المياه والصرف الصحي أحد أبرز ملامح السياسات المنظّمة الرامية إلى تحطيم مقوّمات السيادة في غزة. فمنذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية على غزة، شنت القوات الإسرائيلية هجمات مباشرة ومتعمّدة على مرافق حيوية للمياه، ما أدّى إلى تدمير أو تعطيل أربع محطات رئيسية لمعالجة مياه

الصرف الصحي من أصل ستّ محطات قائمة، إضافة إلى خزان مياه مركزي يزوّد سكان رفح جنوب القطاع. وتُظهر الأدلة الميدانية التي وثّقتها منظمات دولية، من بينها هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، أنّ التدمير لم يكن عَرَضياً أو مرتبطاً حصراً باستهداف أهداف عسكرية، بل اتخذ طابعاً مقصوداً؛ إذ سُجّلت مشاهد مصورة لجنود يزرعون متفجرات داخل خزانات مياه، إلى جانب صور أقمار صناعية كشفت آثار جرافات عسكرية على ألواح شمسية كانت تغذّي مرافق المياه بالطاقة.⁴

⁴ الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية: تعمّد إسرائيل حرمان الفلسطينيين في غزة من المياه، موقع هيومن رايتس ووتش، 2024/12/19،

انظر: <https://www.hrw.org/ar/report/2024/12/19/390031>

وقد حوّل هذا النمط من الاستهداف المنهجي البنية التحتية للمياه والصرف الصحي إلى ساحة دمار واسعة، ففي كانون الثاني/ يناير 2024، قدّر البنك الدولي The World Bank بالتعاون مع شركة "إيسوس IPSOS" أنّ نحو 60% من منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة قد تعرّضت لأضرار جسيمة أو دُمّرت بالكامل.⁵

إنّ هذا المستوى من التدمير لا يُضعف فقط القدرة التشغيلية للمؤسسات الخدمية، بل يزيد من حدّة الأزمات الإنسانية في غزة، ويعيق تقديم البلديات للخدمات الأساسية، إذ يُجرّم السكان من الحد الأدنى من المياه الضرورية للحياة، ما يُحوّلها إلى أداة ضغط كسلاح حرب يُعرّض السكان لموت جماعي بطيء. فقد دُمّرت محطات وآبار المياه، كما حدث مع محطة غباين لتحلية المياه شرق حي التفاح، وتوقّفت محطات الضخّ نتيجة شحّ الوقود وانقطاع الكهرباء عن محطة تحلية دير البلح، ما أدّى إلى توقّف توريد نحو 20 ألف كوب من المياه يومياً إلى محافظتي الوسطى وخان يونس، وتعطلّ خطي مياه "ميكروت"، المصدر الرئيسي للمياه، ما حال دون تلبية أكثر من 70% من احتياجات مدينة غزة. كما أدى إغلاق المعابر إلى عجز محطات التحلية عن تنقية المياه الجوفية الملوّثة بالنترات، نتيجة تسرّب مياه البحر الملوّثة عبر الأنفاق، بفعل قيام الاحتلال بضخّ مياه البحر الملوّثة بالمياه العادمة إلى داخلها، ما أدّى إلى تسرّبها إلى المياه الجوفية، إلى جانب نقص مواد التنقية والمعدات، بما في ذلك الكلور وفلاتر الترشيح الغشائي Membrane Filtration، ما دفع السكان إلى الاعتماد على مياه غير صالحة للشرب،⁶ فتسبّب ذلك في أضرار صحية، إذ سجّل القطاع أكثر من 1.7 مليون حالة مرضية مرتبطة بالمياه، بما في ذلك حالات الإسهال، والمرض المعوي الالتهابي الحاد المعروف باسم "الزحار"، والتهاب الكبد الوبائي أ،⁷ ما يعكس

⁵ World Bank, European Union and United Nations, "Gaza Strip Interim Damage Assessment," Summary Note - March 29, 2024, site of United Nations, Palestine, <https://palestine.un.org/sites/default/files/2024-04/Gaza-Interim-Damage-Assessment-Final.pdf>

⁶ هداية التتر، إغلاق المعابر: أحد فصول الإبادة الجماعية على قطاع غزة، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2025/5/18.

⁷ بيان (768): المكتب الإعلامي الحكومي: الاحتلال "الإسرائيلي" يواصل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وقطاع غزة دخل مرحلة خطيرة نتيجة الحصار وإغلاق المعابر ومنع إدخال المساعدات والوقود، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2025/3/24، في: <https://alray.ps/ar/post/284333>



خطورة الأزمة على الصحة العامة، ويفضح البُعد الاستراتيجي لتدمير البنية المائية في إطار سياسات "اقتصاد اللا-دولة".

ب. تدمير القطاعات الاقتصادية الحيوية:

تعرّضت القطاعات الاقتصادية الحيوية في قطاع غزة، خلال حرب الإبادة الجماعية، لتدمير متعمّد للبنى الإنتاجية والتحتية الحيوية، ما أدّى إلى تقويض القدرة الاقتصادية المحلية وزيادة هشاشة سبل العيش. وقد نفّذ الاحتلال الإسرائيلي حملة تدمير منهجية استهدفت المنشآت الحيوية، مع تركيز الغارات على المناطق الحضرية الرئيسية، مما أسفر عن خسائر فادحة في البنية التحتية للطاقة والمياه والصحة والنقل. وقد بلغ حجم الحطام الناتج عن هذه الهجمات نحو 51 مليون طن، أي ما يعادل 17 ضعف إجمالي الحطام الناتج عن جميع الحروب السابقة بين "إسرائيل" وقطاع غزة منذ سنة 2008، ويُقدّر أنّ عملية إزالته بالكامل قد تستغرق نحو 21 عاماً.⁸

ويترتب على هذا التدمير آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، تشمل تراجع الإنتاجية المحلية، وفقدان الإيرادات، وتعطيل الأنشطة التجارية والصناعية، وزيادة تكاليف التشغيل، إضافة إلى تفاقم أزمة الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه، والكهرباء، والرعاية الصحية، ما يزيد من هشاشة السكان ويجدّ من قدرتهم على مواجهة الصدمات الاقتصادية.⁹

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، بلغت القيمة الإجمالية للأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية—بما في ذلك القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وقطاعات البنية التحتية والقطاعات الشاملة الأخرى—نحو 29.88 مليار دولار حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2024، نتيجة الدمار الواسع الذي لحق بأكثر من 70% من المباني و92% من الوحدات السكنية. وقد تكبّد قطاع الإسكان وحده نحو 53% من هذه الأضرار، يليه قطاع التجارة والصناعة بنسبة 20%، في حين تجاوزت الأضرار في قطاعات البنية

⁸ سامح حلاق وبلال فلاح، "التدمير الاقتصادي: فصل جديد من الصراع"، مجلة الدراسات الفلسطينية، موقع مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 142، ربيع 2025، في:

https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657104#_ftn12

⁹ مقابلة شخصية مع د. زاهر خضر، أستاذ مساعد في الاقتصاد ومحاضر غير متفرغ في الجامعات الفلسطينية، غزة، 2025/9/28.



التحتية الحيوية، مثل الصحة والمياه والنقل، 15%. ويُعد حجم الدمار المادي هائلاً، إذ يعادل نحو 1.8 ضعف الناتج المحلي الإجمالي السنوي لفلسطين،¹⁰ مما يعكس شدة التأثير الاقتصادي والاجتماعي للحرب على القدرة الإنتاجية والقطاعات الأساسية في القطاع.

أما الخسائر الاقتصادية والاجتماعية فقد قُدِّرَت بنحو 19.1 مليار دولار، ما يعكس تراجع الإنتاجية، وفقدان الإيرادات، وزيادة تكاليف التشغيل، إضافة إلى النفقات المرتبطة بالنزوح القسري. وتُحذر الإشارة إلى أنَّ هذه الخسائر تمَّ تقديرها على مدى ثلاث سنوات، ومع ذلك من المتوقَّع أن تمتد لفترة أطول حتى تتوقف الحرب بشكل نهائي ويتم تحقيق تعافٍ اقتصادي ملموس. ومن بين القطاعات الأكثر تضرراً، جاء قطاع الصحة في المقدَّمة بنسبة 33%، يليه قطاع التعليم بنسبة 16.8%، ثم قطاع التجارة والصناعة بنسبة 11.5%، يليه قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 7.3%، وأخيراً قطاع الزراعة والنظم الغذائية بنسبة 6.8%.¹¹

بصورة عامة، تكشف الخسائر والأضرار الاقتصادية التي لحقت بالقطاعات المختلفة عن دخول اقتصاد غزة على وجه الخصوص، والاقتصاد الفلسطيني بوجه عام، في مرحلة حرجة تتسم بالركود والانكماش الهيكلي، ويُبرز هذا الواقع الحاجة الماسَّة إلى تبني سياسات عاجلة وتدخُّلات استراتيجية شاملة تهدف إلى معالجة تداعيات حرب الإبادة الجماعية، واستعادة مسار النمو، وتعزيز مقومات الاستدامة الاقتصادية.¹²

¹⁰ نشرة الاقتصاد الفلسطيني، موقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، آذار/ مارس 2025، ص 1؛ وانظر:

World Bank, European Union and United Nations, "Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment," site of World Bank Group, February 2025, <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/133c3304e29086819c1119fe8e85366b-0280012025/original/Gaza-RDNA-final-med.pdf>

¹¹ المرجع نفسه.

¹² صلاح العجلة، "تداعيات العدوان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وتحديات التعافي الاقتصادي"، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، العدد 53، المجلد 14، صيف 2025، ص 129، في: <https://omran.dohainstitute.org/ar/053/Documents/Omran-53-2025-Issue.pdf>



كما أنّ حجم الأضرار الجسيمة الناجمة عن حرب الإبادة الجماعية، وما صاحبها من استهداف منهجي للقطاعات الاقتصادية والبني التحتية الحيوية، لا يمكن اعتباره مجرد نتيجة عرضية للصراع، بل يُمثّل تجسّداً لسياسة تفكيك منظم لمقومات الاقتصاد في قطاع غزة، ويعكس هذا التدمير المتعمّد توجّهاً استراتيجياً يرمي إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الفلسطيني ضمن نمط اقتصاد "لا-دولة"، قائم على الاعتمادية المفرطة والخضوع للتحكم الخارجي، بما يحدّ من إمكانيات التنمية المستقلة ويُضعف أسس الصمود الاقتصادي والاجتماعي.¹³

3. شلّ النظام المالي والإداري:

تعمّد الاحتلال الإسرائيلي، خلال حرب الإبادة الجماعية في غزة، شلّ النظام الإداري والمالي، من خلال استهداف الكفاءات الوطنية، وشلّ الموارد المالية من خلال عرقلة الآليات المالية.

أ. استهداف الكفاءات الوطنية:



شكل استهداف الكفاءات الوطنية أحد أبرز أدوات حرب الإبادة الجماعية الممنهجة على قطاع غزة، حيث ركّز على تدمير القدرات البشرية الأساسية بهدف تعطيل تقديم الخدمات الحيوية، وإعاقة إدارة شؤون السكان خلال الحرب، وفي الوقت ذاته لضمان عجز أي سلطة مستقبلية عن إدارة شؤون الدولة بشكل

مستقل وفعال. فمنذ 2023/10/7 وحتى 2025/9/28، بلغ عدد شهداء الكفاءات الوطنية نحو 2,773 شهيداً، منهم 1,411 شهيداً من الطواقم الطبية، و246 شهيداً من الطواقم الصحفية، و800 شهيد من الكوادر التعليمية، و203 شهداء من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine

¹³ مقابلة شخصية مع د. هاني طالب، باحث ومختص في الشأن السياسي، غزة، 2025/9/29.

Refugees in the Near East (UNRWA)، و113 شهيداً من الدفاع المدني، ما يعكس حجم

الخصائر البشرية وتأثيرها المباشر على القدرة المؤسسية والإدارية في القطاع.¹⁴

ويشكل استهداف الكفاءات الوطنية في غزة أداة استراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، إذ يؤدي إلى تعطيل القدرة الإنتاجية والخدمات، وإضعاف مؤسسات الدولة، وإيجاد فجوة معرفية وتقنية تؤثر على تقديم الخدمات الأساسية. كما يعزز هذا الاستهداف الهيمنة الخارجية، ويجعل الإدارة المحلية عاجزة ومعتمدة على المساعدات الدولية. وفي السياق ذاته، يُعدّ استهداف الطواقم الإعلامية وسيلة لتقييد قدرة المجتمع على توثيق الانتهاكات والمساءلة، مما يقوّض أي مشروع سياسي أو اقتصادي مستقل.¹⁵

ب. شلّ الموارد المالية: الاستقطاع الإسرائيلي لإيرادات المقاصة:

منذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فرضت "إسرائيل" خصماً إضافياً من إيرادات المقاصة، يصل إلى 275 مليون شيكل (نحو 76 مليون دولار)¹⁶ شهرياً، مدعيةً أنّ هذا المبلغ يعادل ما تنفقه السلطة الوطنية الفلسطينية في القطاع شهرياً. وقد بلغ الإجمالي المتراكم لهذا الاستقطاع على مدى 20 شهراً نحو 5.575 مليار (نحو 1.5 مليار دولار) شيكل. وأكّد تقرير صادر عن رئيس الوزراء الفلسطيني في تموز/ يوليو 2025 أنّ هذا الاستقطاع غير شرعي واعتباطي، ولا يخضع لأي رقابة فلسطينية، فيما يذهب إنفاق السلطة في القطاع، وفقاً للحسابات البنكية والتسجيل الإلكتروني، إلى تغطية رواتب الموظفين المدنيين، والخدمات الأساسية في التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية. وبعد وساطات دولية، تمّ الاتفاق على تحويل المبالغ المستقطعة من إيرادات المقاصة المتعلقة بالإنفاق في غزة إلى الحكومة النرويجية، لتقوم بدورها بإعادة تحويلها إلى الحكومة الفلسطينية بعد موافقة الجانب الإسرائيلي. ووفقاً لتقرير رئاسة الوزراء، قامت النرويج فعلياً بتحويل 2.467 مليار شيكل

¹⁴ الشهداء، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، في:

https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx (شوهذ في 2025/9/28)

¹⁵ مقابلة شخصية مع د. إسلام موسى، باحث ومختص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غزة، 2025/9/29.

¹⁶ تم اعتماد متوسط سعر صرف الشيكّل مقابل الدولار للفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وتشرين الأول/ أكتوبر 2025 بـ 3.63 بحسب أرقام سلطة النقد الفلسطينية.



(نحو 680 مليون دولار) من المبلغ الإجمالي المستقطع (5.575 مليار شيكل)، ما يعني أنّ نحو 3.108 مليون شيكل (نحو 856 مليون دولار) ما تزال محتجزة لدى "إسرائيل".¹⁷

وتجدر الإشارة إلى أنّ "إسرائيل" تدّعي أنّ السلطة الفلسطينية تنفق 275 مليون شيكل شهرياً في غزة، بينما تشير البيانات الموثقة لسنة 2024 إلى أنّ الإنفاق الفعلي بلغ 189.2 مليون شيكل (نحو 52 مليون دولار) فقط، ما يعني أنّ "إسرائيل" تستقطع فعلياً 85.8 مليون شيكل (نحو 24 مليون دولار) أكثر من المتوجب، بناءً على ادّعاءها المرفوض أساساً.¹⁸

وتتجذّر أزمة إيرادات المقاصّة في جوهرها، ضمن الإطار الأوسع لأزمة الاقتصاد الفلسطيني الذي نشأ وتطوّر في ظلّ الاحتلال، وفي إطار مقيد فرضه بروتوكول باريس الاقتصادي Protocol on Economic Relations الموقع في نيسان/ أبريل 1994، فقد أسس هذا البروتوكول لعلاقات اقتصادية غير متكافئة، نتج عنها اختلالات هيكلية وتشوّحات عميقة في بنية الاقتصاد الفلسطيني. وإلى جانب ذلك، شكّلت إيرادات المقاصّة أداة بيد الاحتلال الإسرائيلي لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تعرّضت هذه الإيرادات بشكل متكرر لسياسات التجميد والاقطاع، في ارتباط مباشر بالتحويلات السياسية على الأرض. ويظهر هذا النمط من الممارسات مدى تحكّم الاحتلال في الموارد المالية الفلسطينية، وتوظيفها كوسيلة للابتزاز السياسي وفرض الإملاءات والصفقات على السلطة.¹⁹

وبصورة أوضح فإن أزمة المقاصّة، تمثل امتداداً مباشراً لسياسات التفكيك الممنهج للبنى الاقتصادية الفلسطينية، إخضاع الموارد المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي وتحويلها إلى أداة ابتزاز سياسي واقتصادي، يُجسّد بوضوح ملامح "اقتصاد اللا-دولة". وفي هذا السياق، تصبح

¹⁷ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، المراقب الاقتصادي: الربع الأول 2025 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2025)، العدد 81، ص 13، في:

https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/09/24/q81-arb-2025-1758713821.pdf

¹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹ رائد حلس، ورقة علمية: أزمة إيرادات المقاصّة للسلطة الفلسطينية في سياقها السياسي وتداعياتها الاقتصادية، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، كانون الثاني/ يناير 2021، في:

https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_RaedHelles_Crisis_Clearance_Revenues_1-21.pdf

إيرادات المقاصّة إحدى أدوات إعادة إنتاج التبعية، وتعميق الاعتمادية، وإضعاف أي إمكانية لبناء اقتصاد مستقل قادر على الصمود. وبالتالي، يمكن النظر إلى هذه السياسة بوصفها جزءاً من استراتيجية شاملة للهيمنة، تستهدف تفريغ الاقتصاد الفلسطيني، وفي مقدمته اقتصاد غزة، من مقومات الاستقلال والتنمية.²⁰

ج. تعطيل القطاع المصرفي:

فاقمت حرب الإبادة الجماعية المستمرة في غزة التحديات الاقتصادية التي كانت قائمة قبل اندلاعها، حيث أدت إلى تعطيل شبه كامل للنشاط المصرفي، نتيجة توقّف البنوك والمؤسسات المالية عن العمل. وعلى الرغم من أنّ هذه البنوك كانت تحتفظ برؤوس أموال جيدة، إلا أنّ توقفها وإغلاقها تسبّب في تصاعد المخاطر المالية، بما في ذلك خسائر الائتمان، وتراجع الأرباح، والصعوبات التشغيلية. إلى جانب ذلك، تفاقمت أزمة نقص السيولة النقدية في القطاع، ما أثر مباشرة على إيصال المساعدات المالية، والتحويلات، والأمن الغذائي، والوصول إلى الخدمات الأساسية. كما ازدادت درجة انكشاف النظام المصرفي على القطاع العام،²¹ مما عمّق المخاطر الكامنة في القطاع المالي.

وفي هذا الإطار، أشار تقرير البنك الدولي إلى أنّ الحرب على غزة أدّت إلى تدمير نحو 93% من فروع المصارف العاملة في القطاع، كما أصابت 88% من مؤسسات التمويل الأصغر، ومعظم الصرافين وشركات التأمين. ووفقاً للبيانات، لا تعمل في غزة حالياً سوى 3 ماكينات صراف آلي من أصل 94 ماكينة كانت متاحة قبل الحرب، ما يعكس حجم الانهيار الذي أصاب القطاع المصرفي. وقد أسفر هذا الوضع عن صعوبة كبيرة لدى الفلسطينيين في غزة في دفع ثمن السلع والخدمات الأساسية، بما فيها الغذاء والأدوية، كما أعاق قدرة القطاع الخاص على استئناف الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وصرف رواتب الموظفين. ويُذكر أنّ عدد المصارف العاملة في غزة حالياً يبلغ 11 مصرفاً محلياً وأجنبياً، بإجمالي ودائع

²⁰ مقابلة شخصية مع د. منصور أبو كريم، باحث ومختص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غزة، 2025/9/30.

²¹ World Bank, "Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy," World Bank Economic Monitoring Report, December 2024, United Nations, <https://www.un.org/unispal/document/world-bank-report-impacts-of-the-conflict-in-the-middle-east-on-the-palestinian-economy-december-2024-update/>



يتجاوز 3 مليارات دولار حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2024، مع تسهيلات مصرفية بقيمة 951 مليون دولار، وفقاً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية.²²

في ضوء ذلك يمكن القول إنّ تعطيل القطاع المصرفي في غزة يُمثّل نموذجاً واضحاً لسياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية، باعتبارها أداة للهيمنة السياسية التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي، فالدمار الذي لحق بالبنوك والمؤسسات المالية أدّى إلى تعطيل شبه كامل للنشاط المصرفي، وهو ما يُعيق قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى السيولة، ويحدّ من قدرة القطاع الخاص على تمويل الإنتاج ودفع الرواتب، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، ويُضعف القدرة الشرائية للأسر.

ويعكس هذا الواقع كيف يمكن للتحكم في البنية المالية أن يُستخدم كأداة ضغط سياسي، حيث يؤدي انهيار النظام المصرفي إلى ضعف القدرة على إعادة تشغيل الاقتصاد المحلي، ويوجد اعتماداً أكبر على المساعدات الإنسانية والتحويلات الخارجية، ويزيد من هشاشة النظام المالي أمام الصدمات. كما أنّ فقدان الوصول إلى الخدمات المصرفية يُعمّق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، ويحدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على ممارسة دورها المالي والسيادي، بما يعكس بوضوح سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية، واستغلالها كوسيلة للهيمنة السياسية على قطاع غزة.²³

ثانياً: إعادة هندسة الاقتصاد الفلسطيني في ضوء "خطة ترامب" وتوازنات ما بعد الحرب:

1. الخطة الأمريكية وإعادة الإعمار كأداة للسيطرة الاقتصادية:

تندرج رؤية الإدارة الأمريكية في إطار "خطة ترامب" ضمن مقاربة جديدة لإعادة إعمار غزة، تقوم على طرح مشروعات استثمارية كبرى Mega-Projects تجمع بين الاستثمارين العام والخاص، وتُدار وفق نموذج يهدف إلى إعادة هيكلة البنية الاقتصادية للقطاع بما يتماشى مع التصورات الأمريكية –

²² البنك الدولي: إسرائيل دمرت 93% من فروع البنوك في غزة، موقع الجزيرة.نت، 2024/12/17، في:

<https://aja.ws/mjjftd>

²³ مقابلة شخصية مع د. محمود عيسى، باحث ومختص في الشأن الاقتصادي، غزة، 2025/9/30.



الإسرائيلية لمستقبل الإقليم. وتشمل هذه الرؤية مقترحات لتأجير مساحات واسعة من الأراضي العامة لفترات طويلة قد تصل إلى تسعة وتسعين عاماً، وإنشاء مناطق اقتصادية واستثمارية وسياحية خاصة، إلى جانب مشروعات صناعية وتقنية تُدار في معظمها من خلال كيانات دولية، أو تحت إشراف

مباشر من مؤسسات خارجية. ومن أبرز التصورات التي طُرحت في هذا السياق ما يُعرف بمشروع "ريفيرا الشرق الأوسط Riviera of the Middle East"، الذي يقترح استغلال ما يقارب 30% من الأراضي العامة في قطاع غزة وتحويلها إلى مناطق استثمارية وسياحية وتجارية، تُخصّص لتطوير البنية الفندقية والخدمات والأنشطة اللوجستية. ويستند المشروع إلى رؤية تسعى إلى تحويل غزة من مساحة صراع ومأساة إنسانية إلى "منطقة جذب استثماري" تحت إشراف دولي مشترك، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة السيادة الاقتصادية الفلسطينية ومستقبل السيطرة على الموارد المحلية في مرحلة ما بعد الحرب.²⁴

2. الشروط المصاحبة للخطة الأمريكية:

تشترط الخطة انسحاباً إسرائيلياً تدريجياً يفتقر إلى إطار زمني محدد، وإعادة هيكلة النظام السياسي في غزة تحت إشراف هيئة دولية تُعرف باسم "مجلس السلام" برئاسة أمريكية. كما تربط الخطة الجدولة الزمنية لأي مفاوضات مستقبلية تتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية بشرط مسبق، يتمثل في تنفيذ إصلاحات داخلية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، إلى جانب فرض آليات رقابية دولية على الحدود والمعايير وإدارة المساعدات.²⁵

²⁴ The GREAT Trust, site of *The Washington Post* newspaper,

<https://www.washingtonpost.com/documents/f86dd56a-de7f-4943-af4a-84819111b727.pdf>

²⁵ Amr Hamzawy, Trump's Gaza Peace Plan: Comprehensive, Ambitious, and Uncomfortably Ambiguous, site of Carnegie Endowment for International Peace, 1/10/2025, <https://carnegieendowment.org/emissary/2025/10/gaza-trump-peace-plan-comprehensive-obstacles?lang=en>

وتواجه هذه الشروط إشكالية أساسية تتعلق بعدم التماثل في الالتزامات، حيث تُفرض متطلبات عملية وقابلة للقياس على الجانب الفلسطيني، في مقابل التزامات إسرائيلية تظل غامضة من ناحية الإطار الزمني والضمانات التنفيذية.

3. المعارضة الفلسطينية والعربية والخلافات على التنفيذ:

أبدت الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك القيادة الفلسطينية وحركة حماس، إلى جانب عدد من الدول العربية، رفضاً واضحاً لأي محاولة لفرض السيطرة الأمريكية المباشرة على قطاع غزة أو تهجير السكان. وقد اعتُبرت بعض مقترحات "خطة ترامب" انتهاكاً لحقوق الفلسطينيين في الأرض والهوية، كما تشكل مخالفة صريحة للقوانين الدولية المعنية بحماية السكان المدنيين وحقوقهم في البقاء على أرضهم.²⁶ وفي سياق الرد العربي على الخطة الأمريكية، أقرت الدول العربية في قمة طارئة خطة بديلة لإعادة إعمار غزة تُقدّر قيمتها بنحو 53 مليار دولار، تُدار عبر مؤسسات فلسطينية، وتخضع لإشراف عربي مباشر. وتهدف هذه الخطة إلى ضمان بقاء السكان في القطاع ومنع أي تهجير قسري، كما تشكل موقفاً مضاداً لتصورات إعادة الإعمار التي تفرضها جهة خارجية بطريقة قد تقلص من السيادة الفلسطينية وتجعلها هامشية.²⁷

4. الانعكاسات الاقتصادية والسياسية الناشئة من تنازع النفوذ حول التنفيذ:

يرتبط تمويل مشاريع إعادة الإعمار في غزة، كما وُرد في "خطة ترامب" المقترحة لإعادة الإعمار، بشروط سياسية محددة، ما يجعل إدارة الموارد الاقتصادية نتيجة لتدخلات دولية وإقليمية متعددة الأطراف. ويترتب على ذلك احتمال حدوث تغييرات في توزيع السلطة المحلية، وضبط حركة المعابر والحدود، وتوجيه السياسات الاستثمارية والتخطيطية بما يتماشى مع مصالح الجهات الممولة والمشرفة.

²⁶ David Gritten, Palestinians and Arab states reject Trump's Gaza takeover proposal, British Broadcasting Corporation (BBC), 5/2/2025, <https://www.bbc.com/news/articles/c4gw89x8x11o.amp>

²⁷ Lyse Doucet and Wael Hussein, Arab leaders approve \$53bn alternative to Trump's Gaza plan, BBC, 4/3/2025, <https://www.bbc.com/news/articles/cjd32xyjg4eo>

علاوة على ذلك، يُشكّل تقييد حركة السكان والبضائع، وضرورة التنسيق مع الجهات الدولية، واشتراطات الأمن والسيطرة، عناصر رئيسية تشير إلى أنّ مرحلة ما بعد الحرب لا تقتصر على إعادة إعمار البنية التحتية، بل هي مرحلة لإعادة إنتاج أشكال السيطرة، وتشمل البُعد العسكري والاقتصادي والسياسي على حدّ سواء، ما يعكس استمرار الهيمنة على القطاع تحت غطاء إعادة الإعمار والتنمية.²⁸

ثالثاً: النتائج الرئيسية وسيناريوهات المستقبل:

1. النتيجة المركزية: تحويل غزة إلى "مشكلة إنسانية" بدلاً من "قضية سياسية":

لطالما كانت قضية غزة تُناقش في السياقات السياسية باعتبارها جزءاً من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ومع تصاعد الأوضاع الإنسانية خلال حرب الإبادة الجماعية المستمرة، بدأ المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، يُركّز بشكل متزايد على الأبعاد الإنسانية للأزمة، متجاوزاً بذلك الأبعاد السياسية التقليدية. وقد تجلّت هذه الأبعاد بوضوح في اعتماد السكان في غزة على المساعدات الإنسانية بشكل شبه كامل، إضافة إلى استخدام التجويع كوسيلة حرب تستهدف المدنيين.

أ. الاعتماد المفرط على المساعدات الإنسانية:

أفضت حرب الإبادة الجماعية المستمرة التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7 إلى انهيار شامل في النشاط الاقتصادي، وتوقّف معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية، وفقدان مئات الآلاف من فرص العمل. وقد دفعت هذه الظروف القاسية غالبية الأسر، ولا سيّما النازحة قسراً، إلى الاعتماد شبه الكامل على المساعدات الإنسانية باعتبارها المصدر الأساسي لتأمين احتياجاتها المعيشية.²⁹

²⁸ مقابلة شخصية مع أ. عبد المنعم الطهراوي، خبير تنموي ومختص في إعداد الخطط والتقارير الاستراتيجية، غزة، 2025/10/12.

²⁹ رائد حلس، ورقة علمية: الانعكاسات الاقتصادية للنزوح القسري في قطاع غزة: من انهيار سبل العيش إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيلول/ سبتمبر 2025، في:

https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_RaedHillis_EcoImpl-ForcedDisplacement-GS_9-25.pdf



ووفقاً لبيانات برنامج الأغذية العالمي (World Food Programme (WFP ووكالة الأونروا، فإنّ نحو 2.2 مليون شخص، أي ما يعادل كامل سكان قطاع غزة، بحاجة ماسّة وفورية إلى المساعدات الغذائية.³⁰

ويعكس هذا الاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وفوري، حجم الانهيار في القدرة الإنتاجية والاقتصادية للقطاع، بفعل الحصار المستمر، والاعتداءات العسكرية المتكررة بما فيها حرب الإبادة الجماعية المستمرة، وسياسات التفكيك الممنهج للبنى الاقتصادية. فمن منظور الاقتصاد السياسي، يُنظر إلى هذه الأزمة على أنّها نتيجة متعدّدة لتحويل الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد تابع، يعتمد كلياً على التدخلات الخارجية والمساعدات الدولية، ما يحدّ من القدرة على الاستقلال الاقتصادي والسياسي ويُعمّق دائرة التبعية. ويُشير هذا الاعتماد الكامل إلى أنّ أدوات السيطرة الاقتصادية، مثل حصار الموارد، وتجويع السكان، وقيود المقاصّة، تمارس كوسيلة ضغط سياسي، وهو ما يتسق مع مفهوم "اقتصاد اللا-دولة"، حيث تُدار الموارد الاقتصادية بما يخدم أهداف التفكيك السياسي، ويجعل السكان عرضة للابتزاز الاقتصادي والسياسي.³¹

ب. استخدام التجويع كسلاح حرب:



منذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية في 2023/10/7، اعتمدت "إسرائيل"، بصفقتها القوة القائمة بالاحتلال، سياسة التجويع وعرقلة دخول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين كأداة من أدوات العقاب الجماعي. ولم تكن هذه الاستراتيجية جديدة، إذ فرضت "إسرائيل" على غزة في حزيران/

GAZA STRIP: IPC Acute Food Insecurity Special Snapshot, April–September 2025, IPC Global Initiative Special Snapshot, site of Integrated Food Security Phase Classification (IPC), 12/5/2025 https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_Apr_Sept2025_Special_Snapshot.pdf

³¹ مقابلة شخصية عبر برنامج الواتس مع البروفيسور فاروق دواس، أستاذ دكتور في الاقتصاد والعلوم السياسية ومحاضر سابقاً في جامعة الأزهر بغزة، رومانيا، 2025/9/22.

يونيو 2007 حصاراً شاملاً على القطاع، شمل جميع المعابر الحدودية، بما فيها معابر كرم أبو سالم وبيت حانون (إيريز Erez) من الجانب الإسرائيلي، ومعبر رفح من الجانب المصري. وقد تحكّمت "إسرائيل" في تدفق الموارد الأساسية إلى القطاع، وبلغ الأمر حدّ تحديد 2,279 سعة حرارية يومياً للفرد الواحد في غزة سنة 2012، لضبط الحد الأدنى للبقاء دون تحسين شروط الحياة، وهو ما يُجسّد إدارة الحياة والموت عبر الحصار. وخلال حرب الإبادة الجماعية الجارية، أُغلق معبر رفح مراراً وتعرّض للتدمير الجزئي بالقصف الإسرائيلي في 2024/5/7، ما أدّى إلى توقف دخول المساعدات الطبية والإنسانية، على الرغم من تكدّسها على الجانب المصري من الحدود، في ظلّ عجز السلطات المصرية عن إدخالها لأسباب سياسية وأمنية.³²

وقد استخدم جيش الاحتلال الإسرائيلي التجويع كسلاح حرب ضدّ الفلسطينيين في غزة، من خلال فرض سلسلة من القيود والإجراءات الممنهجة التي استهدفت تعطيل وصول الغذاء والدواء إلى السكان. وقد شملت هذه الممارسات:

- ◀ إغلاق المعابر ومنع دخول قوافل الإغاثة والمواد الغذائية.
 - ◀ قصف مخازن الأغذية والأدوية وتدميرها.
 - ◀ فرض قيود صارمة على إمكانية الوصول إلى الغذاء.
 - ◀ الاعتداء على الأراضي الزراعية، والمخابز، ومراكز توزيع الوجبات.
 - ◀ تدمير البنية التحتية الحيوية، مثل: شبكات المياه والكهرباء.
 - ◀ حرمان السكان من غاز الطهي، ومنع دخول البعثات الدولية والإغاثة.
- وهو ما يرسّخ سياسة التجويع كأداة للعقاب الجماعي.³³

³² ماغريت الراعي، التجويع الممنهج: كهندسة نفسية ومعرفية نفسية وتأثيرها على الفلسطينيين في قطاع غزة، مجلة تقدم، الكويت، 2025/5/25، في: <https://taqadoom.com/9581>

³³ ثامر سباعنه، ورقة علمية: التجويع والمساعدات كسلاح حرب: دراسة حالة قطاع غزة في ضوء القانون الإنساني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/ يوليو 2025، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_ThamerSabaneh%20-Starvation-Aid_WeaponsWar_7-25.pdf



ونتيجة لتلك القيود والإجراءات الممنهجة، ظهر نقص حاد في الإمدادات الأساسية في قطاع غزة، مما أثر بشكل مباشر على التغذية اليومية والتنوع الغذائي، وزاد من هشاشة الأسر، وأسفر عن تفاقم الكارثة الغذائية وغياب الأمن الغذائي، لدرجة أنّ الحديث عن المجاعة أصبح متداولاً بشكل متزايد.



وقد حذّرت كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) United Nations Children's Fund (UNICEF)، من تفاقم الكارثة الغذائية في

قطاع غزة، حيث يواجه أكثر من 500 ألف شخص ظروفًا شبيهة بالمجاعة، فيما يعاني باقي السكان من مستويات طارئة من الجوع، مع بقاء أقل من 15% من خدمات العلاج الغذائي الأساسية قيد العمل. وبحسب بيانات تموز/ يوليو 2025، يواجه أكثر من 320 ألف طفل دون سن الخامسة خطر سوء التغذية الحاد، بينهم آلاف الأطفال يعانون أشد أشكال سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو من أخطر المؤشرات الغذائية على الإطلاق. كما أصبحت الوفيات المرتبطة بالجوع الشديد شائعة بشكل متزايد، على الرغم من صعوبة جمع بيانات دقيقة.³⁴

وقد أكّد تقرير صادر عن اليونسف في 2025/8/22 وقوع المجاعة بالفعل في غزة لأول مرة، مشيراً إلى أنّ الوقت ينفد أمام تنفيذ استجابة إنسانية شاملة، في ظلّ القيود المشدّدة على دخول المساعدات واستمرار إغلاق المعابر، الأمر الذي عمّق الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والمعرض المتاح.³⁵ وفي هذا الإطار، أكّدت المديرية التنفيذية لليونسف، كاثرين راسل Catherine Russell، على خطورة الوضع في غزة نتيجة سوء التغذية، مشددة على أنّ الوصول الفوري والأمن للمساعدات الإنسانية أمر

³⁴ آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 309 | قطاع غزة، موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا OCHA)، 2025/7/30، في:

<https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-309-gaza-strip>

³⁵ تأكيد وقوع مجاعة للمرة الأولى في غزة، موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، 2025/8/22، انظر: <https://www.unicef.org/ar>



حاسم لتوفير الغذاء والمياه والأدوية المنقذة للحياة. كما حذرت من أنّ غياب هذا التدخل سيترك آلاف الأسر عاجزة عن إنقاذ أطفالها من الجوع. ويعكس هذا التحذير ما أوردته التقارير الأممية بشأن عمق الأزمة، إذ لا تغطي المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة سوى جزء ضئيل من الاحتياجات، حيث يتطلب الوضع أكثر من 62 ألف طن من الغذاء شهرياً لتلبية الحد الأدنى من احتياجات أكثر من مليوني شخص. كما أنّ استئناف استيراد المواد الغذائية التجارية ضروري لضمان التنوّع الغذائي، بينما يُفاقم النقص الحاد في الوقود والمياه والمواد الأساسية الأخرى خطر المجاعة والوفيات، خصوصاً بين الأطفال.³⁶

2. السيناريوهات المستقبلية:

تمثّل مرحلة ما بعد الحرب في غزة مفترق طرق حاسماً لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتسم هذه المرحلة بتداخل متنوّع بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية، حيث تتصارع مصالح الولايات المتحدة و"إسرائيل" مع مطالب الفلسطينيين والدول العربية الداعمة لهم، وهو ما يوجّد حالة من التدافع والتنازع حول مسارات الإعمار واستراتيجيات التنمية.

كما تؤثر هذه الديناميات على قدرة الفاعل الفلسطيني على التحكّم بمسار إعادة البناء وصياغة سياسات اقتصادية مستقلة، ما يجعل من الضروري استشراف سيناريوهات متعدّدة لتحديد المسارات الأكثر فاعلية واستدامة.

تهدف السيناريوهات التالية إلى تقديم إطار تحليلي لفهم الاحتمالات المستقبلية، مع إبراز القيود والفرص لكل مسار محتمل، وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

السيناريو الأول: سيناريو الهيمنة:

يركّز هذا السيناريو على حالة التدافع والتنازع بين القوى الدولية والإقليمية بشأن مسارات الإعمار والتنمية، حيث تتقاطع مصالح الولايات المتحدة و"إسرائيل" مع مطالب الفلسطينيين والدول العربية الداعمة لهم. وتشير التجارب والخطط الدولية والإقليمية التي طُرحت خلال حرب الإبادة الجماعية إلى

³⁶ وكالات الأمم المتحدة تحذر من أن المؤشرات الرئيسية الخاصة بالغذاء والتغذية تتجاوز عتبة المجاعة في غزة، موقع برنامج الأغذية العالمي، 2025/7/29، في: <https://ar.wfp.org/news/wkalat-alamm-almthdt-thdhr-mn-almwshrat-alryysyt-alkhast-balghdha-waltghdhyt-ttjawz-tbt-almjat>



ميلها نحو ترسيخ نموذج "الهيمنة"، بحيث تتحوّل عملية الإعمار من أداة للنهوض الاقتصادي والتنمية المستقلة إلى وسيلة للضبط والسيطرة على المجتمع الفلسطيني، وإدارة موارده وفق أجندات خارجية. أ. الأسس والآليات:

◀ • الإعمار المشروط والمفروض من الخارج:

كشفت بعض الخطط الدولية التي طُرحت لإعادة إعمار غزة بعد الحرب، مثل: رؤية مكانية لفلسطين: خطة بعيدة المدى قابلة للبدء من الآن A Spatial Vision for Palestine: A Long-Term Plan That Can Begin Now، الصادرة عن راند في 2025،³⁷ ومشروع "صندوق إعادة إعمار غزة والتسريع الاقتصادي والتحول Gaza Reconstitution, Economic Acceleration and Transformation Trust" أو باختصار "هيئة الوصاية الكبرى Great Trust"، لتحويل غزة إلى "ريفيرا الشرق الأوسط"،³⁸ عن توجّه يقوم على توظيف البنية التحتية وأدوات التخطيط الحضري كوسائل للسيطرة بدلاً من التحرر. فبدلاً من أن تكون شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ رافعةً للاستقلال الاقتصادي والتنمية السيادية، يُعاد تصميمها بما يربط غزة مباشرةً باقتصاد الاحتلال وإدارته، على نحو يرسّخ التبعية البنيوية. وفي المقابل، تبدو تقييمات ورؤى أخرى مثل: التقييم المرحلي السريع لأضرار واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية The Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)³⁹ (البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي European Union، والأمم المتحدة United Nations)، و تقرير أولي عن حالة تقدم الجهود المبذولة لإعادة إعمار المستوطنات البشرية في قطاع غزة Preliminary report on the status of the development of the efforts to

³⁷ Shelly Culbertson et al., *A Spatial Vision for Palestine: A Long-Term Plan That Can Begin Now* (RAND Corporation, 2025), https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA3400/RRA3444-1/RAND_RRA3444-1.pdf

³⁸ The GREAT Trust, *The Washington Post*, <https://www.washingtonpost.com/documents/f86dd56a-de7f-4943-af4a-8481911b727.pdf>; and Gaza postwar plan envisions 'voluntary' relocation of entire population, *The Washington Post*, 2/9/2025, <https://www.washingtonpost.com/national-security/2025/08/31/trump-gaza-plan-riviera-relocation>

³⁹ World Bank, European Union and United Nations, "Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment," World Bank Group, February 2025.

reconstruct the human settlements in the Gaza Strip الصادر عن الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat)،⁴⁰ أكثر حيادية في خطابها التقني، غير أنّها تُعيد إنتاج نموذج "الطوارئ المعتمدة"، إذ يُدار القطاع عبر شراكات متعددة الأطراف تُتمشّش الفاعل الفلسطيني وتحتزله في دور المتلقي للخدمات ومنفّذ للقرارات الصادرة عن قوى خارجية.

◀ • السيادة الجزأة والإدارة الدولية:

تطرح بعض المبادرات، مثل خطة التعافي المبكر وإعادة إعمار وتنمية غزة⁴¹ وخطة إعادة إعمار قطاع غزة التي أصدرها مركز الحبتور للأبحاث،⁴² نماذج لـ "حوكمة انتقالية" تقوم على تشكيل لجان تكنوقراطية بإشراف إقليمي، مع إبراز خطاب شكلي حول "القيادة الفلسطينية". غير أنّ جوهر هذه النماذج يقوم على ما يمكن تسميته بـ "السيادة المؤجلة"، إذ يُربط نقل الصلاحيات إلى الفلسطينيين بتحقيق معايير تقنية وكفاءات إدارية محددة، ما يُحوّل الحق السياسي إلى مجرد مكافأة مشروطة بالامتثال الإداري. وتفضي هذه الآليات إلى تحويل غزة، بحكم الأمر الواقع، إلى "محمية دولية" تُدار شؤونها الأمنية والاقتصادية والخدمية من قبل هيئات خارجية، وهو ما يتضح في مقترح إنشاء "شركة قابضة" ضمن خطة الحبتور، أو في بعض الرؤى والتصورات التي طرحها ترابم لإعادة إعمار قطاع غزة "ريفيرا الشرق الأوسط".

⁴⁰ Preliminary report on the status of the development of the efforts to reconstruct the human settlements in the Gaza Strip, Executive Board of the United Nations, Human Settlements Programme, First session of 2024, HSP/EB.2024/INF/6, 2/4/2024, https://unhabitat.org/sites/default/files/2024/04/hsp-eb-2024-_inf_-6-_preliminary_report_on_efforts_to_reconstruct_human_settlements_in_gaza_strip_corr.pdf

⁴¹ جمهورية مصر العربية، التعافي المبكر وإعادة إعمار وتنمية غزة، آذار/ مارس 2025، موقع العربي الجديد، 2025/3/4، انظر: <https://www.alaraby.co.uk>

⁴² خطة إعادة إعمار قطاع غزة، موقع مركز الحبتور للأبحاث، 2025/2/20، في: <https://www.habtoorresearch.com/wp-content/uploads/2025/02/Gaza-Reconstruction-Arabic.pdf>



◀ • اقتصاد التبعية وخصخصة الإعمار:

ترتكز بعض خطط إعادة الإعمار بصورة أساسية على القطاع الخاص الدولي والمحلي بوصفه المحرك الرئيسي لعملية الإعمار، كما يظهر في خطط فلسطين تنهض Palestine Emerging⁴³ ومركز الحبتور وخطة ترامب "ريفيرا الشرق الأوسط". غير أنّ هذا التوجّه لا يفضي فقط إلى خصخصة الإعمار، بل يُحوّل المأساة الإنسانية إلى "فرصة استثمارية"، في تجسيد واضح لمنطق "رأسمالية الكوارث". وبدلاً من صياغة رؤية اقتصادية سيادية، يُعاد تصميم اقتصاد غزة ليكون تابعاً ومكمّلاً للاقتصاد الإسرائيلي، مع إغفال شبه كامل لأي استراتيجية لربط القطاع بالصفة الغربية أو لبناء قاعدة إنتاجية محلية مستقلة قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة.

ب. الدلالات السياسية:

يتجلّى هذا السيناريو كأحد تجليات الاستعمار الحديث، الذي يعتمد آليات هيمنة ناعمة لا تقتصر على استلاب الأرض والموارد المادية فحسب، بل تمتد لتقويض الأسس المستقبلية للكيان الاقتصادي الفلسطيني، ومصادرة القدرة على بلورة رؤية تنموية مستقلة. وفي هذا الإطار، يُعاد تشكيل الهوية الاقتصادية للفلسطيني، ليُختزل إلى مجرد "مستفيد" من برامج الإعمار الخارجية، أو "وكيل إداري" ضمن نظام معياري مُصمّم لضمان أمن واستقرار القوى المهيمنة.

ومن هذا المنظور، يتحوّل خطاب التنمية والإعمار إلى أداة لإعادة إنتاج التبعية عبر إفراغ المشروع الوطني من مضمونه، وإعادة تنظيم المجال الاقتصادي بما يتوافق مع نموذج "اقتصاد اللا-دولة"، وهو نموذج تُدار فيه العمليات الاقتصادية بعيداً عن الأطر السيادية، وتوجّه وفقاً لمعايير السوق والمنفعة، بدلاً من الأولويات الوطنية. وهكذا، يُعاد ترتيب البنى الاقتصادية والاجتماعية في غزة بطريقة تُحيل الفاعل الفلسطيني إلى عنصر هامشي في معادلة الإنتاج والحوكمة، مما يُعزّز حالة التبعية الهيكلية ويُعمّق الانزياح عن نموذج الدولة القائمة على السيادة.⁴⁴

⁴³ Economic Reconstruction & Development, site of Palestinian Reconstruction and Economic Partnership (PREP), 2024, <https://palestine-emerging.org/wp-content/uploads/2024/04/PALESTINE-EMERGING-BLUEPRINT-APRIL-2024-4.pdf>

⁴⁴ مقابلة مع البروفيسور فاروق دواس، 2025/9/22.

وتكمن خطورة هذا النموذج في كونه يسعى إلى ترسيخ التبعية من خلال إعادة هيكلة الفضاء الاقتصادي والمؤسسي بما يضمن بقاء الفلسطيني في موقع المدار لا الفاعل، والمتلقّي لا المبادر. وبالتالي، فإنّ مواجهته لا تقتصر على رفض الشروط التقنية لخطط الإعمار فحسب، بل تتطلب صياغة مشروع سياسي - اقتصادي بديل، يؤسّس لسيادة فعلية، ويُعيد ربط التنمية بالتحرّر، ويقاوم الانزياح نحو نموذج "اقتصاد اللا-دولة" الذي يُكرّس التبعية ويُعطّل إمكانيات التحرر الاقتصادي والوطني.

السيناريو الثاني: سيناريو التنازع الأمريكي - الإسرائيلي مقابل الفلسطيني والعربي:



يُركّز هذا السيناريو على الصراع المستمر بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" من جهة، والفلسطينيين والدول العربية الداعمة لهم من جهة أخرى، حول إدارة ومسارات إعادة إعمار غزة بعد الحرب. ويتميّز هذا السيناريو بالتدخل المعقّد بين المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية، ما يوجّد بيئة متوتّرة تعرقل التنفيذ الفعلي لمشاريع الإعمار، وتضع الفاعل الفلسطيني في موقع هشّ.

أ. الأسس والآليات:

تستند عملية إعادة الإعمار في غزة في هذا السيناريو إلى مجموعة من الأسس والآليات التي تتقاطع فيها المصالح الدولية والإقليمية مع الأهداف الوطنية الفلسطينية. تحدّد هذه الأسس كيفية توجيه الموارد، وترسم حدود المشاركة السياسية والاقتصادية، كما توضح طبيعة التفاعلات بين مختلف الأطراف المعنية بعملية إعادة البناء. ويمكن تفصيل هذه الأسس والآليات على النحو التالي:⁴⁵

⁴⁵ جلسة نقاش (مجموعة بؤرية) بعنوان: "آفاق التعافي والتمكين: قراءة متعددة التخصصات للاقتصاد والسياسة والتنمية المجتمعية في مرحلة ما بعد الحرب". شارك فيها 12 باحثاً ومختصاً في مجالات الاقتصاد والتنمية والسياسة والنخب المجتمعية، شركة رود ماب للدراسات والاستشارات، غزة، 2025/9/23.



◀ • تضارب المصالح الدولية والإقليمية:

تسعى كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى توجيه عملية إعادة الإعمار بحيث تخدم الأمن الإسرائيلي وتضمن استمرار السيطرة الاقتصادية والسياسية، من خلال فرض شروط على التمويل وتحديد أولويات البنية التحتية. في المقابل، يعمل الفلسطينيون والدول العربية الداعمة لهم على تعزيز السيادة المحلية وضمان أن تحقق مشاريع الإعمار منفعة مباشرة للمجتمع الفلسطيني، بما يسهم في إعادة بناء قدراته الإنتاجية والاجتماعية وتعزيز الاستقلالية المجتمعية.

◀ • تأثير الخطط الدولية والإقليمية:

غالباً ما تواجه المشاريع المشتركة أو المقترحة صعوبات تنفيذية ناجمة عن اختلاف الأولويات بين الأطراف، ما يؤدي إلى تأخير عملية إعادة الإعمار وإضعاف النتائج الميدانية. ويبرز في الوقت نفسه التنافس على التمويل والمراقبة والسلطة الإدارية، بحيث تتحوّل غزة إلى ساحة للتفاوض السياسي أكثر من كونها مشروعاً تنموياً حقيقياً يسهم في إعادة بناء المجتمع والبنية الإنتاجية بشكل فعال ومستدام.

◀ • الإطار الفلسطيني الهش:

يضع التنافس الأمريكي - الإسرائيلي مقابل الفلسطيني والعربي الفلسطينيين في موقف متذبذب بين الامتثال للقرارات الدولية والإقليمية من جهة، والسعي للحفاظ على استقلالية القرار المحلي من جهة أخرى، ما يزيد من احتمالات الفوضى المؤسسية ويضعف قدرة المجتمع على إعادة بناء البنية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستقل ومستدام، ويعكس تحدياً مركزياً أمام تحقيق تنمية فلسطينية قائمة على السيادة والقدرة الذاتية على التخطيط والإدارة.

ب. الدلالات السياسية والاقتصادية:

يعكس هذا السيناريو تحديات كبيرة أمام الفاعل الفلسطيني في التحكم بمسار إعادة الإعمار، مع زيادة مخاطر تحويل غزة إلى ساحة نفوذ دولية وإقليمية متصارعة. ويشير إلى أنّ تحقيق إعادة إعمار مستدامة وفعالة يتطلب تبني استراتيجيات تفاوضية متوازنة تحفظ مصالح الفلسطينيين دون المساس بالسيادة، مع القدرة على إدارة التوترات والصراعات بين القوى الخارجية والإقليمية بشكل مدروس.

السيناريو الثالث: سيناريو الصمود (الاقتصاد المقاوم والسيادة المجتمعية):

يرتبط تنفيذ هذا السيناريو بانتهاء حرب الإبادة الجماعية في غزة، ويقدم نموذجاً استراتيجياً لإعادة الإعمار والتنمية قائماً على رفض الهيمنة والسيطرة الخارجية، مع تحويل عملية إعادة البناء إلى فعل تحرري واستراتيجي يعيد تأسيس المجتمع، والاقتصاد، والمكان، على أسس السيادة، والعدالة، والكرامة، والاستقلالية المجتمعية. ويتميّز هذا السيناريو بشموليته، إذ لا يقتصر على البُعد العمراني فحسب، بل يشمل إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وتعزيز المؤسسات المحلية، وتنشيط الاقتصاد المقاوم بما يضمن قدرة المجتمع على الصمود والاستدامة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

أ. الأسس والآليات:

يرتكز تنفيذ سيناريو الصمود على مجموعة من الأسس المتكاملة، التي تُشكّل العمود الفقري لإعادة بناء غزة بعد حرب الإبادة الجماعية، وتضمن أن تكون عملية الإعمار والتنمية مستدامة وذاتية القيادة. ويمكن تفصيل هذه الأسس على النحو التالي:⁴⁶

◀ • السيادة المجتمعية والسياسية:

تُعَدّ السيادة المجتمعية والسياسية حجر الزاوية في هذا السيناريو، حيث تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع المحلي على إدارة موارده واتخاذ قراراته المصيرية بشكل مستقل، بعيداً عن أي تبعية خارجية. ويشمل ذلك: تمكين المؤسسات المدنية والمجالس المحلية لتعزيز مبدأ الحكم المحلي الديمقراطي، وضمان مشاركة المواطنين في صنع القرار على مستوى السياسات والخدمات الأساسية، وتعزيز القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يربط بين الاحتياجات المجتمعية والتنمية الاقتصادية، بما يعزّز الاستقلالية المجتمعية ويحدّ من تأثير القوى الخارجية على المسارات التنموية.

◀ • الاقتصاد المقاوم:

يُشكّل الاقتصاد المقاوم آلية رئيسية لضمان الاستدامة المالية والقدرة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية. ويشمل ذلك: تطوير قطاع الإنتاج المحلي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقليل الاعتماد على

⁴⁶ المرجع نفسه.



الاستيراد والمساعدات الخارجية، وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني لدعم الفئات الأكثر ضعفاً اقتصادياً، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في السوق، بما يعزز العدالة الاقتصادية ويُقلّل من الفجوات المجتمعية.

◀ • العدالة والتماسك الاجتماعي:

يُعدّ تحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي ركيزة أساسية لضمان استقرار المجتمع بعد الحرب. ويشمل ذلك: ضمان توزيع الموارد والخدمات الأساسية بشكل عادل، مع التركيز على الفئات الأكثر تضرراً من الحرب للحدّ من مظاهر التهميش والاضطراب الاجتماعي، وإعادة بناء شبكات التضامن الاجتماعي والمجتمعي لدعم الأسر والمجتمعات المتضررة، وتعزيز روح التعاون والمشاركة في إعادة بناء المجتمع والنسيج الاجتماعي.

◀ • التنمية المستدامة وإعادة تأهيل البنية التحتية:

تُعدّ التنمية المستدامة وإعادة تأهيل البنية التحتية عاملاً محورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويشمل ذلك: تخطيط المدن والأحياء بشكل مستدام، يأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية والمجتمعية، مع مراعاة كفاءة استخدام الموارد والقدرة على التكيف مع الظروف المستقبلية، وبناء مرافق عامة وخدمات أساسية مرنة وقادرة على الاستجابة للطوارئ، بما يضمن استدامة تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه والطاقة في جميع الظروف.

كما ويتطلب تنفيذ سيناريو الصمود بعد حرب الإبادة الجماعية اعتماد مجموعة متكاملة من الآليات العملية التي تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة. ويمكن تفصيلها على النحو التالي:⁴⁷

◀ • إعادة بناء المؤسسات والمجتمع المدني:

تُعدّ المؤسسات المدنية والمجالس المحلية ركيزة أساسية لتعزيز قدرة المجتمع على إدارة شؤونه بكفاءة وشفافية. وتشمل الآليات: تعزيز قدرات البلديات والمجالس المحلية لتقديم الخدمات الأساسية بفعالية، بما

⁴⁷ المرجع نفسه.

يضمن الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم المبادرات المجتمعية المحلية التي تعزز الإنتاج المحلي، وتُحفّز التنمية المستدامة، وتُساهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والمجتمعي المتضرر.

◀ • تمويل وتنظيم الاقتصاد المقاوم:

يُعدّ تمويل الاقتصاد المقاوم آلية مركزية لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية وضمان استدامة المجتمع بعد الحرب. ويشمل ذلك: إنشاء صناديق تمويل محلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يُعزز القدرة على الإنتاج المحلي وتوفير فرص عمل مستدامة، وتشجيع التعاونيات والمشاريع الاجتماعية التي تُساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للفئات الضعيفة، وتقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.

◀ • آليات المشاركة المجتمعية:

تعتمد استدامة التنمية وإعادة الإعمار على مشاركة المواطنين الفاعلة في صنع القرار. وتتضمن الآليات: إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة الإعمار وتخصيص الموارد، بما يضمن تمثيلاً حقيقياً لجميع الفئات المجتمعية، وتعزيز التعليم والتدريب المهني لرفع كفاءة القوى العاملة المحلية، وتزويد المجتمع بالمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد المقاوم وضمان استدامة التنمية.

◀ • تنسيق مستدام مع المجتمع الدولي:

يُعدّ التعاون الدولي المنظم أداة مساعدة لتعزيز القدرات المحلية دون المساس بالسيادة المجتمعية. ويشمل ذلك: التعاون مع المنظمات الدولية على أسس شفافة تحترم استقلالية القرار المحلي وتمنع فرض أجندات خارجية على المجتمع، والاستفادة من الخبرات والتقنيات العالمية مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لقطاع غزة، لضمان توافق الاستراتيجيات الدولية مع الاحتياجات المحلية الفعلية.

ب. الدلالات السياسية:

يركّز سيناريو الصمود على تحويل مرحلة ما بعد الحرب في غزة إلى فرصة استراتيجية لإعادة بناء المجتمع والاقتصاد على أسس السيادة والاستقلالية، في مواجهة سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية. ويُجسّد السيناريو رفض الهيمنة الخارجية، حيث تتحوّل عملية إعادة الإعمار إلى أداة لتعزيز السيادة



الوطنية والمجتمعية، وتمكين الفلسطيني كمواطن فاعل قادر على إدارة موارده ومصيره. كما يستثمر آثار الحرب لإعادة بناء مجتمع أكثر مرونة وصلابة، يُعزّز المشاركة الشعبية ويُرسّخ الهوية الوطنية. ومن خلال دعم الاقتصاد المقاوم وإعادة بناء المؤسسات المحلية، يسعى السيناريو إلى تحقيق توازن مستدام بين التنمية الاقتصادية والسيادة السياسية، وترسيخ العدالة الاجتماعية كأساس للاستقرار المجتمعي.

يُتّضح من تحليل السيناريوهات الثلاثة أنّ هناك تفاوتاً كبيراً في الأثر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على قطاع غزة وعلى الاقتصاد الفلسطيني ككل، فبينما يعكس سيناريو الهيمنة وسيناريو التنازع هشاشة الفاعل الفلسطيني واعتماده المتزايد على أجندات خارجية تفرض قيوداً على حرية القرار واستقلالية التخطيط، يُقدّم سيناريو الصمود رؤية أكثر استدامة واستقلالية، تُركّز على تعزيز الاقتصاد المقاوم، وإعادة بناء المؤسسات المحلية، وضمان سيادة القرار الوطني.

ومن هذا المنظور، يُعدّ سيناريو الصمود الخيار الأكثر ملاءمة لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية في غزة، وربطه بالاقتصاد الفلسطيني ككل، بما يُحقّق تنمية مستدامة متوازنة، ويحدّ من تبعية القطاع للمصالح الدولية والإقليمية، ويُؤسّس لإطار تنموي يركّز على السيادة الوطنية والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

ثالثاً: الخاتمة والتوصيات:

تخلص الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الفلسطيني في غزة تكبّد، خلال حرب الإبادة الجماعية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أضراراً منهجة استهدفت "تفكيك المنظومة الاقتصادية"، من خلال استهداف البنى التحتية الحيوية، وتدمير القطاعات الإنتاجية، وشلّ النظام المالي، واستهداف الكفاءات الوطنية، إضافة إلى إحكام السيطرة على الحدود والمعابر، ما يقوّض أسس إقامة أي كيان سياسي مستقل. وقد كانت النتيجة نموذج "اقتصاد لا-دولة"، يعتمد على المساعدات الإنسانية ويخضع للهيمنة الخارجية، مع تحويل القضية الفلسطينية من مسألة سياسية إلى "مشكلة إنسانية" تُدار دولياً، حيث تسعى

خطط إعادة الإعمار، وعلى رأسها "خطة ترامب"، إلى ترسيخ هذا النموذج التبعية من خلال الإعمار المشروط، وخصخصة الموارد، وإدارة السيادة عبر هيئات دولية.

ويُبرز تحليل السيناريوهات المستقبلية، الهيمنة، والتنازع، والصمود، أنّ الخيار الاستراتيجي للفلسطينيين يكمن في سيناريو الصمود، الذي يُحوّل إعادة الإعمار من مشروع تقني خاضع لشروط خارجية إلى عملية تحررية تعيد تأسيس السيادة المجتمعية والاقتصادية، وتعزز القدرة على الصمود، وترسخ التنمية المستدامة القائمة على الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم، فإنّ تجاوز منطق "اقتصاد اللا-دولة" يتطلب مقاومة سياسية واقتصادية شاملة تُعيد ربط التنمية بالتحرّر الوطني. وعليه، تقترح الورقة التوصيات التالية:

1. على المستوى الفلسطيني:

- رفض أي خطط إعمار دولية أو إقليمية تُفرض من الخارج وتحدّ من السيادة الفلسطينية أو تربط التمويل بشروط سياسية تمس الحقوق الوطنية الثابتة، مع تفكيك الخطاب التقني الذي يخفي أهدافاً سياسية.
- وضع إطار وطني شامل لإعادة الإعمار والتنمية، يركّز على ربط قطاع غزة بالضفة الغربية اقتصادياً ومؤسسياً، وإعادة بناء القطاعات الإنتاجية (الزراعة، والصناعات الصغيرة، والتقنية) لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على المساعدات.
- إشراك المجتمعات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في تصميم وتنفيذ ومتابعة خطط الإعمار، لضمان استجابة حقيقية لاحتياجات المواطنين وتعزيز صمودهم.
- استثمار ما تبقى من الكفاءات الوطنية، وإطلاق برامج عاجلة لتدريب وتأهيل جيل جديد في مجالات إدارة الأزمات، والتمويل المحلي، والهندسة، والصحة، لتعويض الفجوات التي خلفتها سياسات الاستهداف المنهج.



2. على المستوى العربي والإسلامي والدولي:

- تحويل الدعم المالي (مثل الخطة العربية البالغة 53 مليار دولار) إلى استثمارات استراتيجية في مشاريع بنى تحتية سيادية تُدار عبر مؤسسات فلسطينية، وتخضع لإشراف عربي مباشر يحفظ الحقوق الفلسطينية.
- مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوقف الحصار والعقاب الجماعي ومحاسبة "إسرائيل" قانونياً أمام المحاكم الدولية على جرائم استخدام التجويع كسلاح حرب، وتدمير مقومات الحياة.
- اشتراط ربط أي إسهامات في إعمار قطاع غزة بضمانات واضحة من "إسرائيل" بعدم عرقلة عملية الإعمار، ورفع الحصار بشكل دائم، والسماح بدخول كافة المواد اللازمة دون عوائق.
- إعادة توجيه جزء كبير من جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من المساعدات الإغاثية العاجلة إلى برامج تنمية تُعزز القدرات.



Abstract:

This paper explores the systematic dismantling of economic structures in the Gaza Strip (GS) as an instrument of political domination in the post-war context. It contends that Israel's recurrent military assaults on GS in recent years have transcended the confines of conventional warfare, evolving into a deliberate strategic framework aimed at reconfiguring the region's economic and political order.

The paper documents the principal mechanisms underpinning these policies, including the control of borders and crossings to impose isolation and collective punishment; the systematic targeting of critical infrastructure such as water, energy and health services; the disruption of productive sectors; the paralysis of financial and administrative systems through the targeting of national expertise; the obstruction of financial resources; and the deliberate destabilization of the banking sector.

The study also explores efforts to reengineer the Palestinian economy within the framework of externally sponsored reconstruction schemes, most notably the "Trump Plan," which, according to the analysis, aim to consolidate a dependency model often referred to as a "non-state economy," through conditional reconstruction and the privatization of resources.

The paper delineates three potential future scenarios (hegemony, contestation and resilience), and underscores that the "resilience" scenario, which is founded upon community sovereignty, a resistant economy, and social justice, represents the only strategic pathway for achieving genuine and sustainable development.

The paper concludes with recommendations that emphasize the rejection of externally imposed reconstruction plans, the formulation of a comprehensive national framework for rebuilding, and the conversion of international aid into strategic investments administered by Palestinian institutions. Such measures are intended to transcend the logic of a "non-state economy" and to re-establish the intrinsic link between development and national liberation.

Keywords

Non-State Economy	Gaza War	Palestinian economy
Reconstruction plans	Crossings	Infrastructure

* Holder of a PhD in Economics and a specialist in Palestinian economic affairs. He has published several books, studies, assessments and academic papers.

